المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العلاقات التركية – المصرية بعد عام 2011
اسم الكاتب: أ.م.د. شيماء معروف فرحان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2467
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 06:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات التركية-المصرية بعد عام 2011

أ.م.د. شيماء معروف فرحان
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

ملخص

يتناول البحث موضوع العلاقات التركية ـ المصرية بعد عام 2011، أي بعد ثورة يناير 2011 من خلال البحث والتحليل لمسارات تلك العلاقات وتطوراتها والتركيز على مجمل المتغيرات الداخلية والخارجية الحاكمة لتلك العلاقات سواء المتعلق منها بالجانب التركي او المصري والتركيز على ماهية المصالح والاهداف الحاكمة لأطراف تلك العلاقة واهم نقاط التقارب والاختلاف بين الجانبين في ضوء التطورات والمستجدات السياسية والاقتصادية والامنية التي تشهدها المنطقة . ومن ثم يحاول البحث رؤية تأثير تلك المتغيرات بمجملها على مستقبل العلاقات التركية ـ المصرية .

المقدمة :

انعكست حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي عمت منطقة الشرق الاوسط سيما حالة الفوضى والارباك التي شهدتها الدول العربية سلبا على هذه الدول وعلى مسارات وتطورات علاقاتها الخارجية وهو ما ينطبق تماما على العلاقات التركية ـ المصرية . فمع سقوط الرئيس المصري السابق حسني مبارك عام 2011 اصبحت تركيا من المؤيدين الاقليميين للنظام الجديد برئاسة محمد مرسي عام 2013.

الخارجية التركية بذلت جهودًا كبيرة لدعم وتطوير علاقاتها مع مصر من أجل ضمان المصالح التركية وتوطيد العلاقات بين البلدين وتعزيزها في مجالات عديدة وصولا لمرحلة اقامة تحالف استراتيجي يجمع كل من البلدين الا ان هذه العلاقات اصطدمت بمعوقات عديدة تتعلق بكل من اطراف العلاقة ساهمت في تراجع هذه العلاقات سيما بعد عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي اذعملت تركيا على تغيير مسارها مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر أصبح الخصام بين البلدين من الخصومات الرئيسية في بلدان المشرق العربي[1].

في تموز عام 2013 أعلن الرئيس المصري السيسي أن الجيش قد أطاح بالرئيس السابق مرسي من السلطة من أجل "إنقاذ" مصر من شبح الحرب الأهلية وبذلك انتهت علاقة تركيا - التي

[1] **ثائر عباس صحيفة الشرق الاوسط العلاقات التركية الاسرائيلية الخلاف السياسي لايفسد ود العسكر ،30 يوليو 2014)https://aawsat.com/home/article/148621**

حرصت على اقامتها مع حكومة مرسي ، وتوترت العلاقة بين الجانبين اثر وصف الرئيس اردوغان للسيسي بانه "طاغية" واتهم الحكومة المصرية المؤقتة بممارسة "إرهاب الدولة". وفي الوقت نفسه، سمحت تركيا لمؤيدين الإخوان المسلمين من فتح محطات تلفزيونية مناهضة للسيسي بالعمل من تركيا[2].

هذه المتغيرات وضعت تركيا في قلب المشهد الإقليمي كفاعل أساسي في عملية التغيير و وضعت تركيا في خطر كبير تجاه الأنظمة الجديدة التي جاءت عقب موجة الثورات المضادة خصوصا موقف تركيا من الثورة المصرية والانقلاب العسكري الذي شهدته مصر في يوليو 2013، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توتر العلاقات بين مصر وتركيا وذلك نتيجة لموقف تركيا الداعم للثورة المصرية ضد الانقلاب العسكري.

وفي ظل هذه المعطيات ، نتساءل عن واقع العلاقات التركية ـ المصرية في وقتنا الراهن وهو ما سنركز عليه في اطار موضوع بحثنا هذا .

1- / فرضية البحث

تتجه تركيا في اطار علاقاتها الاقليمية سيما علاقاتها مع مصر الى اعادة صياغة علاقاتها عبر العمل على استثمار الفرص المترتبة على التغيرات التي تشهدها المنطقة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية فاعلة .

2- اهمية البحث /

تتلخص اهمية البحث في اهمية موضوعة العلاقات بين دولتين تعد الى وقت قريب من الدول الاقليمية الكبرى في منطقة الشرق الاوسط سيما وان كلا من الدولتين تتمتع بمقومات القوة التي تجعلها من الدول المؤثرة في قضايا محيطها الاقليمي .

3- اشكالية البحث /

تتجسد اشكالية البحث في ماهية التحول الذي طرا على معطيات العلاقات التركية ـ المصرية اثر التحول في النظام السياسي في مصر وتوجهاته في علاقاته الخارجية سيما مع دولة الجوار الاقليمي تركيا وما تمخض عن ذلك التغيير محددات وعوائق داخلية وخارجية اثرت في مسارات تلك العلاقة و توجهاتها وهو ما يجعل هذه العلاقة محكومة بتلك المعطيات سلبا ام ايجابا .

4- مناهج البحث/

اعتمد الباحث على عدة مناهج كان اهمها المنهج التاريخي ومنهج التحليل النظمي الذي اختص بتحليل معطيات اطراف العلاقة داخليا وخارجيا فضلا عن المنهج المقارن اينما اقتضت الضرورة .

5- هيكلية البحث/

قسم البحث الى محاور عديدة تغطي مفاصل موضوع العلاقات التركية ـ المصرية وهي :

المقدمة

المحور الاول / واقع العلاقات التركية ـ المصرية بعد ثورة يناير 2011.

---

[2] **(ندوة مركز دراسات الشرق الاوسط)تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة**
http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-20.html

المحور الثاني / العلاقات التركية ـ المصرية .. نقاط التقارب والالتقاء .
المحور الثالث/ محددات العلاقات التركية ـ المصرية .
المحور الرابع / مستقبل العلاقات التركية ـ المصرية .

المحور الاول/ واقع العلاقات التركية المصرية بعد ثورة يناير 2011.

سعت تركيا في الآونة الاخيرة ليكون لها دورا مهما في منطقة الشرق الاوسط واستعادة مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة في سياق رفعها لشعار "العثمانية الجديدة" والتي تدعو خارجيا الى سياسة تركية تقوم على ممارسة تركيا لدور اكبر تلعبه في دول المنطقة التي كانت تحت الحكم العثماني سابقا بالإضافة الى الرجوع الى الثقافة والتقاليد العثمانية داخل تركيا من هذا المنطلق ، تبنت تركيا رؤية جديدة في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضايا المنطقة العربية خصوصا عقب ثورات الربيع العربي ترتكز هذه الرؤية على توظيف كافة ادواتها الثقافية والتاريخية والسياسية لدى دول وشعوب المنطقة سيما مع مصر موضوع الدراسة[3].

وبهدف الاستفادة من أوضاع ما بعد الثورة في مصر عملت تركيا من أجل إقامة تحالف استراتيجي معها نظرا لما تتمتع به مصر من مقومات قوة وقدرات تؤهلها لاستعادة مكانتها الاقليمية عربيا وافريقيا وتفعيل قواها الكامنة، ودعت تركيا ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة المصرية على لسان أردوغان الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى الاستجابة لمطالب الشعب المصري وهو خطاب عبَّر عن مكانة مصر لدى تركيا ودعمها لها في الانتقال إلى حياة ديمقراطية ومنذ ذلك الحين حظيت العلاقات التركية ـ المصرية بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط نظرا لطبيعة المؤهلات التي تتمتع بها مصر سواء ما يتعلق منها بالموقع الجغرافي المهم لمصر كونها تشكل بوابة تركيا نحو الشرق الاوسط والقارة الافريقية.

ثمة مرحلة جديدة شهدتها العلاقات المصرية ـ التركية ابان حكم الرئيس محمد مرسي في مصر وقد عبرت تلك المرحلة عن رغبة الطرفين وحاجتهما الماسة لإعادة النظر في علاقاتهما الخارجية فضلا عن حاجة تركيا لمصر بوصفها دولة عربية مهمة ومؤثرة في توازنات القوى في المنطقة العربية والشرق الاوسط يساعدها في تحقيق مساعيها تلك وصول النظام الجديد في مصر برئاسة مرسي الذي يحمل أفكارًا قريبة من أفكار النظام القائم في تركيا فكلاهما ينتمى لفكر جماعة الإخوان المسلمين بشقيه الأيديولوجي والتنظيمي.

الى جانب الاهداف والمصالح السياسية التي تتمحور حولها تلك العلاقات هنالك ايضا هدف البلدين الى اعادة ارساء العلاقات الاقتصادية بينهما توّجت هذه العلاقات بزيارة رئيس الوزراء التركي –آنذاك– رجب طيب أر دوغان على رأس وفد يضم 14 وزيرًا، و200 رجل أعمال إلى مصر يومي 17 و18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012[4].

---

[3] سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر ، 2، ابريل ، 2016 ترك برس ، https://www.turkpress.co/node/20261

[4] د. ايمن السيد عبد الوهاب ، السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والممانعات الاقليمية والدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،27/ 3/ 2017 على الموقع http://acpss.ahram.org.eg/News/16265.aspx

توجت تلك الزيارة بتوقيع اتفاقية مهمة بين الطرفين يتم بموجبها إعطاء مصر قرضًا ميسرًا بقيمة مليار دولار وبالمقابل فتح الاسواق المصرية للاستثمارات التركية ومضاعفتها لتصل إلى خمس مليارات دولار كما تم توقيع 27 اتفاقية ثنائية في عدة مجالات منها التجارة والاستثمار، التعليم الصحة، البنى التحتية والنقل. وبذلك شكلت مرحلة ما بعد ثورة يناير في مصر انعطافه ايجابية في مسارات العلاقات التركية ـالمصرية .

وعلى اثر اندلاع الثورة المصرية ضد نظام الرئيس محمد مرسي في الثلاثين من حزيران 2013 والاطاحة بحكمه دخلت العلاقات بين تركيا ومصر منعطفا خطيرًا قد يكون الأول في تاريخ العلاقات بين البلدين حيث تبنى النظام التركي سياسة معادية للترتيبات الجديدة التي أعقبت ثورة 30 / حزيران وإعلان القوى الوطنية بقيادة عبد الفتاح السيسي في 3 / تموز لخارطة الطريق التي تقضي بإزاحة مرسي ـالنظام الحليف لتركيا من الحكم وهو مارفضته تركيا تماما وعدته انقلابً ضد رئيسا منتخب.

عدت مصر الموقف التركي هذا موقفا معاديا واستفزازيا وردت باستدعاء السفير التركي إلى مقر وزارة الخارجية وإبلاغه استياء مصر من التصريحات التركية تجاه الأوضاع الجديدة في مصر ولكن دون حصول أي تغيير يذكر في الموقف التركي .

وتصاعدت وتيرة الازمة بين الطرفين عندما قامت مصر بطرد السفير التركي لدى مصر في 23 / تشرين الثاني 2013 الفعل الذي قامت تركيا على اثره باستدعاء الخارجية التركية القائم بالأعمال المصري لديها وأبلغته بأنه شخص غير مرغوب فيه[5].

وازداد الامر سوءا عقب الانقلاب العسكري الذي شهدته تركيا في 15 / تموز 2016 عندما قام مجموعة من الجنرالات داخل الجيش التركي بالإعلان عن تسلم زمام الحكم في تركيا وأكدوا في بيان لهم أنه تم تعيين مجلس سلام لقيادة السلطة في البلاد وتعليق العمل بالدستور، وفرض الأحكام العرفية على كامل أراضي الدولة؛ ثم ما لبس أن أعلن الرئيس التركي ونظامه فشل الانقلاب وتعقب العسكريين المتورطين فيه.

وكغيرها من الدول التي عبرت عن مواقفها تجاه الانقلاب العسكري في تركيا اتخذت مصر موقفا تجاه هذا الانقلاب وتمحور هذا الموقف حول مستويين

الاول : المستوى الرسمي[6].

والذي تمثل باعتراض مصر على عبارة "ضرورة احترام الحكومة المنتخبة ديموقراطيا بتركيا " والتي جاءت في بيان مجلس الأمن للتنديد بالمحاولة الانقلابية في تركيا وهو ما يؤشر تأييد مصر ضمنا للانقلاب العسكري في تركيا مما أثار حفيظة الجانب التركي من الموقف المصري هذا .

الثانيً: غير الرسمي:

---

[5] **د. علي جواد معوض ، تحول مفاجئ : مستقبل العلاقات المصرية ـ التركية ، 2014/12/24، المركز العربي للبحوث www.acrseg.org/11258...**

[6] **السياسة الصادقة والأخلاقية.(مركز كارنيغي للشرق لاوسط ، علاقات تركيا مع عالم عربي متغير ، https://carnegie-mec.org/events/3241**

ويتمثل بموقف وسائل الاعلام المصري التي قامت بشن حملات اعلامية مناهضة لتركيا بسبب ايواء تركيا لعناصر من الاخوان المسلمين والمعارضين للنظام المصري كما رحب الاعلام المصري بالانقلاب العسكري في تركيا دون التأكد من نجاحه مما ساهم في زيادة حدة التوتر والخلاف بين الطرفين .

المحور الثاني / العلاقات التركية ـ المصرية .. نقاط التقارب والالتقاء .

بعد سنوات عديدة لانقطاع العلاقات بين الطرفين اعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها رغبتها في تجاوز الخلافات القائمة بينها وبين تركيا وجاء هذا الموقف ردا على رغبة مماثلة من الجانب التركي . على سبيل المثال ارسلت مصر وفدا رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية المصري الى اسطنبول للمشاركة في قمة التعاون الاسلامي من اجل القدس ، وبالمقابل اظهرت التصريحات الصحفية لار دوغان عقب هذه القمة رغبته في تجاوز الخلاف مع مصر وتحسين العلاقات من خلال العفو عن السجناء السياسيين هناك دون الاشارة الى الانقلاب العسكري .

وثمة قضايا مهمة يمكن ان تساعد في تسريع التقارب بين الجانب التركي والمصري سيما ان الطرفين حرصا على تحييد الملف الاقتصادي دون ان يدخل في دائرة التوتر والقطيعة الى جانب قضايا اخرى مهمة منها[7]:

1- توتر علاقتهما مع اسرائيل

تعد تركيا من أكثر الدول الإسلامية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل هذه العلاقات التي نمت وتطورت بشكل ملحوظ خلال حكم الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية وبرغم تذبذب تلك العلاقات في الآونة الاخيرة بين التعاون والتوتر الا ان العلاقات العسكرية بقيت خارج نطاق ذلك التوتر .

ورغم إعلان تركيا تعليق التعاون العسكري بين البلدين في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قافلة المساعدات التركية إلى غزة عام 2010 ومقتل عشرة أتراك على متن السفينة «مافي مرمرة» التي هاجمتها البحرية الإسرائيلية فإن تقارير عدة أشارت إلى استمرار هذا التعاون من خلال اتفاقات موقعة بين البلدين يزيد عدد العسكري منها على 60 اتفاقية. ولعل آخر تعاون عسكري بين تركيا واسرائيل كان عام 2013 حيث زودت اسرائيل تركيا بمعدات عسكرية منها أجهزة إلكترونية بقيمة 100 مليون دولار لطائرات مزودة بنظام الإنذار والمراقبة المحمول جوا (أواكس)[8].

لكن هذه العلاقات انتابها التوتر بعد ادانة تركيا لإسرائيل ومطالبة العالم بمحاسبتها وفق القانون الدولي عبر الدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية ووضعت تركيا علاقاتها مع إسرائيل تحت الاختبار الصعب والذي ارتبكت إسرائيل في التعامل معه، كما نجحت تركيا في إيصال رسالتها إلى الولايات المتحدة وبشكل جاد وحازم . وأعلنت تركيا كلها عبر خطاب رئيس وزرائها طيب رجب أردوغان أنها مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وأنها لن تتوقف حتى يرفع

[7] د. برهان كورأوغلو ، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة : الواقع والطموحات ، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110301024114820 2.html

[8] المصدر نفسه.

الحصار عن قطاع غزة، وأن على إسرائيل أن تدفع ثمن عدوانها على قافلة أسطول الحرية وقتلها للمواطنين الأتراك[9].

انتهى ذلك التوتر بطرد تركيا للسفير الإسرائيلي وتجميد العلاقات التركية مع إسرائيل في المجالات العسكرية والدفاعية، وإعلان تركيا تحريك سفنها الحربية نحو شرق البحر المتوسط متحدية بذلك الهيمنة الإسرائيلية على مياه المتوسط. وقد جاءت هذه التطورات بعد صدور تقرير الأمم المتحدة المعروف بتقرير "بالمر" بشأن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وهو التقرير الذي أضفى الشرعية على حصار غزة[10].

كما تحركت تركيا بالضد من اسرائيل خلال رئاستها لمنظمة التعاون الإسلامي على الرغم من أنها حليف للولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي، وتمتلك صلات مع إدارة الرئيس دونالد ترامب. واختار أردوغان التصعيد ضد إسرائيل.

اما مصر ، فقد اعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي منذ توليه رئاسة الجمهورية بصفة رسمية في حزيران 2014 واعلن في خطابه الاول " اننا سنعمل على تحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية"، وبذلك شكل ملف القدس الشرقية يمثل قضية خلافية في العلاقات المصرية الإسرائيلية وتوترت علاقات مصر مع اسرائيل بعد مقتل جنودها على الحدود، ورفض إسرائيل الاعتذار أو تحمل المسؤولية فاندلعت المظاهرات الشعبية الغاضبة واستلهمت روح الموقف التركي تجاه إسرائيل، وقامت بمحاصرة السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وهو ما اضطر السفير الإسرائيلي إلى مغادرة مصر[11].

2- وقوف الدولتين بالضد من تمدد النفوذ الايراني

تاريخيا ، اتسمت العلاقات التركية ـ المصرية بالصراع والتنافس على منطقة المشرق العربي والخليج العربي ومنطقة اسيا الوسطى وتصاعد هذا التنافس من جديد بين القوتين الاقليميتين في ملفات عديدة في الشرق الاوسط اهمها في العراق وسوريا واليمن ولبنان حيث اتخذ ذلك التنافس ابعادا متداخلة تداخل فيها البعد الطائفي والديني بالمصالح الاقتصادية والنفوذ الاقليمي بالدور السياسي.

ركزت تركيا في سبيل سعيها هذا على روابطها الدينية والثقافية والاقتصادية مع دول وشعوب المنطقة فكون تركيا دولة سنية يُعد سببًا قويًّا لقبولها عربيًّا وإسلاميًّا في مواجهة ما يوصف لدى بعض المراقبين "بالمد الشيعي المدعوم من إيران."

إن حالة الصراع المستتر بين تركيا وإيران على ملأ الفراغ الاستراتيجي بالمنطقة في السنوات الأخيرة بدا جليا بشكل أوضح بعد الثورات العربية. ولعله تجلى في الدعم الإيراني للنظام السوري وحشد إيران لكافة قواها من أجل الإبقاء على نظام بشار الأسد خشية تحول النظام السوري إلى نظام ديمقراطي ذات أغلبية سنية، قد يحول دون استمرار النفوذ الإيراني في

---

[9] **المصدر نفسه.**

[10] **سمير صالحة ، تركيا ومصر مصالحة صعبة لن يحن وقتها/https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/7/9**

[11] **المصدر نفسه.**

المنطقة.وتتفق مصر وتركيا بكونهما حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية في قدرتهما على الحد من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط[12].

ثانيا/ التقارب في المجال الاقتصادي .

أن العامل الاقتصادي يمثل محورًا أساسيًّا في سياسة تركيا الخارجية؛ فمع توجه تركيا نحو المزيد من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العالم العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة تدفقت رؤوس الأموال التركية نحو العديد من الدول العربية والإسلامية ولاسيما سوريا واليمن وليبيا ومصر والسودان. وباندلاع الثورات العربية، ووقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات ضد أنظمتها التقليدية فقدت تركيا الكثير من استثماراتها، وتعرض رجال الأعمال والمستثمرون لنكبات واضحة جرَّاء وقوفهم إلى جانب سياسة تركيا نحو الانفتاح على العالم العربي.

حيث وصل حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا خلال العام 2010 الى ما يقارب 3.1 مليارات دولار، بينها 900 مليون دولار صادرات مصرية للسوق التركي، فيما تتجاوز الاستثمارات التركية في السوق المصري ملياريْ دولار. وترتبط الدولتان باتفاقية تجارة حرة موقعة في عام 2007.

وفي عام2011، صرح وزير الطاقة التركي تانر يلدز بأن بلاده تعتزم التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بالتعاون مع مصر، وأنها تدرس استيراد الغاز منها [15].وتم توقيع مذكرتي تفاهم في مجال الطاقة مع مصر تتعلق الأولى بالتعاون مع طرف ثالث، والأخرى خاصة بالكهرباء. وتعتزم تركيا مد خط لنقل الكهرباء بين سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر وليبيا خلال سبع أو ثماني سنوات[13].

زار الرئيس التركي مصر ثلاث مرات، وكان هناك كذلك زيارتين رئاسيتين من مصر إلى تركيا فيما بين 2009 و2012. علاوة على ذلك، بعد إنقطاع 15 عام، زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مصر مرتان الأولى في 2011 والثانية في 2012.

تم التوقيع على ما يقرب من 50 اتفاقية جديدة لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات. بالاتفاقيات الجديدة التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ، وصل عدد اتفاقيات التعاون المشترك إلى 100 اتفاقية.

وظل العامل الاقتصادي ولايزال مدخلاً أساسيًّا من مداخل التقارب بين تركيا ومصر بعد الانقلاب العسكري في مصر وتولي عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في حزيران 2014 وحاجة مصر الى إعادة البناء الاقتصادي، وتفعيل مشروعات ضخمة لتحقيق النهضة

---

12 المصدر نفسه.

13 د. علي جواد معوض ، مستقبل العلاقات التركية ـ المصرية : تحول مفاجىء، المركز العربي للبحوث والدراسات ،http://www.acrseg.org/11258

الاقتصادية في العالم العربي وبالمقابل تبذل تركيا جهودا حثيثة لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع مصر مما يؤشر وجود رغبة متبادلة بين الطرفين للنهوض بعلاقاتهما الاقتصادية[14].

وهذا ما تجسد في زيارته الرئيس التركي اردوغان إلى مصر بصحبة ستة من وزرائه وعددًا كبيرًا من المسؤولين والمستشارين السياسيين وأكثر من 250 رجل أعمال ومستثمر تركي، حيث تم عقد عشر اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم. كما تم الإعلان عن رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من 3,5 مليار دولار هذا العام إلى 5 مليارات عام 2014م لتصبح 10 مليارات عام 2015.

وبلغ متوسط الاستثمارات المصرية المباشرة في تركيا، خلال ال 14 عاماً، نحو 4,1 مليون دولار تقريبًا. وهو مبلغ متواضع مقارنة بحصة تركيا من الاستثمارات الأجنبية، والتي كانت لا تقل عن 13 مليار دولار سنويًا في المتوسط خلال تلك الفترة.

وبلغت الاستثمارات التركية المباشرة لمصر تراكميًا نحو 402,3 مليون دولار خلال الفترة من 2005 وحتي 2015، وبمتوسط سنوي يصل إلى 36,5 مليون دولار، ويعد عام 2013/2012 هو الأفضل بالنسبة لاستقبال مصر للاستثمارات التركية المباشرة، حيث بلغت في هذا العام 169 مليون دولار، بينما يُعد عام 2005/2004 هو الأقل من حيث تدفق تلك الاستثمارات بنحو 0,2 مليون دولار، ويمكن تفسير تزايد الاستثمارات التركية في عام 2013/2012، بحالة التفاؤل التي سادت مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بعد الانتخابات المصرية في 2012، حيث توقع الكثيرون حدوث أفاق إيجابية للعلاقات بين البلدين، لما يجمع بين المشروع التركي والمصري في هذا العام من عوامل الاستقلال والرغبة في بناء اقتصاديات تنموية[15].

وتوجهت الاستثمارات التركية نحو مجالات الصناعة والزراعة بشكل كبير، وهي ابرز ما يحتاجه الاقتصاد المصري في هذه المرحلة. فإذا كانت الشركات في مجال الصناعة والزراعة تمثل 55.9% من إجمالي عدد الشركات التركية، وبما يمثل 84.5% من إجمالي رؤوس أموال الشركات التركية بمصر، فهذا يعني استفادة الناتج المحلي الإجمالي المصري، بإضافة سلع وخدمات، وكذلك حصيلة من الصادرات وإن صغر حجمها[16].

وبذلك يتضح إن التحركات التركية في المجال الاقتصادي وما تبعها من زيارة أردوغان إلى تونس وليبيا كانت بمثابة "حملة تعويضات" لرجال الأعمال والمستثمرين الأتراك، وضخ المزيد

---

[14] المصدر نفسه.

[15] سونر جاغاياتي ، اللعبة الكبرى بين مصر وتركيا في الشرق الاوسط ، معهد واشنطن ، لسياسة الشرق الادنى .
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-egypts-great-game-in-the-middle-east

[16] سعيد الحاج ، محددات السياسة التركية ازاء مصر
https://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/04/turkey-foriegn-policy-egypt.pdf

من الاستثمارات التركية، فضلاً عن تعزيز النفوذ الاقتصادي في دول ما بعد الثورات في مرحلة إعادة البناء للأقتصاد التركي .

المحور الثالث/ محددات العلاقات التركية ـ المصرية .

مما لاشك فيه ، ان تطور العلاقات التركية-المصرية في الوقت الراهن نحو السلب او الايجاب سيظل مرتبطا بمجموعة من العوائق والمحددات ، منها ما هو داخلي يتعلق بالطرفين المصري والتركي، والآخر خارجي يتعلق بالمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

فعلى المستوى التركي، يمكن القول: إن السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه مصر تضع مصر في بؤرة اهتمامها وتكثف مشروعاتها تجاهها منذ اندلاع الثورة المصرية، غير أن استمرارية هذه الرؤية والاستراتيجية التركية مرهونة بجملة من العوامل التي يمكن ان تحد من تطور هذه العلاقاتت وهي[17]:

1ـ محددات على المستوى الداخلي .

حرصت تركيا في اطار ساستها الخارجية خلال السنوات الأخيرة على إقامة شراكات وتحالفات استراتيجية مع دول العالم العربي، كان آخرها تأسيس مجلس أعلى للحوار الاستراتيجي بين مصر وتركيا. وهو أسلوب سياسي تركي يتسم بالمبادرة والاستباقية. وتشير هذه الحركية الفائقة إلى مدى الإصرار التركي على الولوج إلى العالم العربي عبر بواباته المختلفة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية.

كما أن هذا الاقتراب التركي بات يحظى بقبول متنامٍ من قبل مصر على المستويين الرسمي والشعبي على مستويات مختلفة بعد عقود من "الارتياب" في نظرة كلا الطرفين إلى بعضهما البعض، ولعل ذلك التقبل المصري للمبادرات والمشروعات التركية يرجع إلى رغبة مصر في الاضطلاع بدور رئيسي في إحداث التوازنات وصناعة السلام في الشرق الأوسط، خاصة في فترة ما بعد اندلاع الثورات في العالم العربي ، فالمتابع لتقاطع التحركات المصرية على المستويين الإقليمي والدولي مع محاولات إعادة هندسة منطقة الشرق الأوسط من قبل القوى الدولية، ودعم بعض القوى الإقليمية، يلاحظ العديد من المفارقات التي تعكس حجم ما تواجهه مصر من تجاذبات ما بين دعاوى تحفيز وجذب، وبين ضغوط ومحاصرة إقليمية ودولية .

وعلى خلفية التحولات المتسارعة على المستويين الإقليمي والعالمي، بات هناك مجموعة من الثوابت المهمة التي تحكم السياسة الخارجية المصرية، تتمثل في دعم الدولة القومية، من ناحية، وعدم الانزلاق في حروب أهلية طائفية وأيديولوجية من ناحية ثانية، ورفض الأحلاف العسكرية الدولية من ناحية ثالثة، والحرص على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول من ناحية رابعة، وضبط النفس عند الأزمات من ناحية خامسة، فضلا عن تدعيم العلاقات التعاونية على المستويين الإقليمي والدولي.

ويرى الكثير من الباحثين والمهتمين في الشأن المصري ومنهم الدكتور ايمن السيد عبد الوهاب في مقال له بعنوان " السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والممانعات الاقليمية والدولية " ان هذه الثوابت من شأنها أن تقلل هامش المناورة المصرية، لا سيما تجاه ملفات وقضايا تمس صميم الأمن القومي المصري، ودورها ومسئولياتها الإقليمية. ومع أهمية إعادة تحديد ملامح

[17] عودة العلاقات الاقتصادية المصرية ـ التركية ، موقع مركز البديل ، الرابط
https://elbadil-pss.org/2017/12/24/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9

الدور المصري المطلوب ومتطلباته وتكلفته، فإن تحييد العديد من الأطراف الدولية والإقليمية ذات التأثير السلبي على المصالح العليا المصرية يقتضي بالتبعية زيادة هامش المناورة والتحرك إقليميا ودوليا. وهنا يكمن التحدي أو المأزق ما بين متطلبات تفعيل الدور وتحمل تكلفته وهى كبيرة ومتعددة المستويات والاتجاهات، وبين القبول بالحد الأدنى والممانعة التي تضعها العديد من القوى الإقليمية قبل الدولية[18]. كما أن مصر ما بعد الثورة تشهد نشأة وبلورة جديدة لبنيتها السياسية في إطار مرحلة التحولات الحزبية والتطورات الأيديولوجية؛ قد تتفق أو تختلف في بعض المساحات مع النموذج التركي. وتُعد حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر عنصرًا داخليًّا غير أنه شديد التأثير في تطوير الرؤية المصرية لسياستها الخارجية نظرًا لارتباطها بعملية الصراع بين الرؤية التقليدية ورؤى جديدة ترتكز على تحقيق المطالب الشعبية لاسيما فيما يخص العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويمكن القول: إن نمو الحس القومي العربي المنغلق على نفسه في فترة ما بعد الثورة المصرية قد يؤثر سلبيًّا على سياسات التقارب التركي-المصري، لاسيما مع تكثيف تركيا لمبادراتها بقضايا الشأن العربي، وهو ما قد يفرز حالة من التخوف والقلق من ارتداد وارتجاع المكانة المصرية أمام تقدم تركيا في المنطقة.

2- محددات خارجية

توسعت ميادين المواجهة الاستراتيجية بين مصر وتركيا شمالا وجنوباً وغربا، وبالشكل الذي اعاد الى الأذهان صراعات دول منطقة الشرق الأوسط في ستينيات القرن الماضي على النفوذ. تجسدت هذه المواجهة في محاولة تركيا التوغل الى مناطق النفوذ المصري يقابلها خطوات مصرية لمواجهة التحرك التركي ، عبر إغلاق المنافذ التي من الممكن ان تنفذ منها تركيا الى المجال الحيوي المصري واصبحت السودان وليبيا وشرق البحر المتوسط، مناطق دائمة لفعاليات هذه المواجهة المستمرة منذ عام 2013.

في ليبيا، دعمت مصر والإمارات العربية المتحدة حملة الجنرال خليفة حفتر ضد الميليشيات الإسلامية التي قيل إنها مدعومة من تركيا. حتى إن السيسي استعمل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 ورقة قبرص، وعقد قمة ثلاثية مع الرئيسين القبرصي واليوناني للترويج لصفقة توريد الغاز الطبيعي من الحقول الواقعة تحت البحر قبالة سواحل قبرص إلى مصر. ومن شبه المؤكد أن السيسي كان يسعى إلى تحدي السلطة التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وفي الوقت نفسه، ينظر السيسي إلى أردوغان كمنافس له في شؤون المشرق العربي، والأهم من ذلك، في السياسة. فقد فاز الزعيم التركي المتحالف مع محمد مرسي بأربع انتخابات متتالية، ثلاثة منها برلمانية وواحدة رئاسية، وأظهر نفسه بصورة النموذج اللامع للسياسة الإسلامية في الشرق الأوسط. أما في نجاح أردوغان، فيرى السيسي تجسيداً لخصومه السياسيين. ويشير ذلك إلى أنه من غير المرجح أن تتعافى العلاقات التركية المصرية في المستقبل القريب، طالما أن أردوغان والسيسي في السلطة. وفي الواقع، من المحتمل أن تزيد المنافسة الإقليمية بين السلطتين من تغذية النزاعات القائمة بدءً من غزة مروراً بقبرص ووصولاً إلى العراق.

[18] المصدر نفسه.

ويأتي الملف الإسرائيلي على رأس هذه العوامل ايضا؛ حيث سيؤثر التدهور المستمر للعلاقات التركية-الإسرائيلية على العلاقات التركية مع النظام في مصر الذي يحاول بقدر استطاعته الحفاظ على حالة التوازن في علاقاته بإسرائيل في المنطقة، خاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها، مراعيًا لأقصى درجة متطلبات تحالفه مع الولايات المتحدة. غير أن كل تحسن سيطرأ على العلاقات التركية-الإسرائيلية يمكنه أن يؤثر سلبًا على الصورة التركية لدى النخبة والشعب المصري ويسحب من رصيد تركيا لديهما؛ فإن كان الملف الإسرائيلي أحد ملفات الخارجية التركية فإنه بالنسبة لمصر الملف الأبرز وقضيتها الأساسية منذ قيام الجمهورية المصرية[19].

ومنذ ذلك الحين، أصبحت السياسة الإقليمية أكثر عنفاً بكثير. ففي صيف عام 2014، اندلعت الحرب في غزة. ومع مسارعة وزير الخارجية الأمريكية جون كيري إلى العمل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، عرضت تركيا (وقطر) ومصر خططاً متنافسة للسلام. وقد شكا المسؤولون المصريون إلى نظرائهم الأمريكيين من أن تركيا وقطر تسعيان عمداً إلى استخدام غزة لتقويض المصالح المصرية.

المحور الخامس / مستقبل العلاقات التركية ـ المصرية

لقد دخلت تركيا ومصر مرحلة الحوار الإستراتيجي وقد توفرت لديهما الرغبة المشتركة لإجراء تعديلات في التوازنات بالمنطقة. ولاريب أن مصر بما لديها من خبرات في القراءة والتحليل للمؤشرات والتغيرات الإقليمية يمكنها أن تسهم بدور أساسي وقوي مع تركيا في صناعة السلام بالمنطقة وتحقيق استقرارها ونهضتها مستفيدة من ارتباطات تركيا بالمنظمات الدولية.

تحتاج تركيا إلى مصر بقدر ما تحتاج مصر إلى تركيا؛ ومن ثَمَّ يصعب الحديث عن دور تنافسي على الدور الزعامي في المنطقة؛ فكلتاهما دولتان قويتان ولهما عناصر قوة مختلفة ومتفقة على مستويات عدة يمكن لها أن تحقق لهما توازنًا في القوي يحول دون أن يطغى أيٌّ منهما على دور الآخر ومكانته

اولا/ سيناريو التعاون والتطور بين البلدين .

تبنت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية رؤية جديدة في سياستها الخارجية تهدف إلى صياغة جديدة للعلاقة مع دول الجوار قائمة على استثمار الفرص المشتركة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية معتمدة على أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسية هامة، هي المناطق البرية القريبة التي يقع العالم العربي ضمنها، والأحواض البحرية القريبة، والمناطق القارية البعيدة فضلا عن انتهاج سياسة تصفير المشاكل وتوظيف القوة الناعمة الاقتصادية والثقافية والفكرية والتاريخية والجغرافية[20].

,وفي اطار تلك الرؤية فمن المرجح ان تتجه العلاقات التركية ـ المصرية نحو المصالحة وتطبيع خاصة بعد تراجع الرفض التركي للنظام القائم في مصر من المستوى المبدئي باعتباره غير منتخب إلى المستوى الإجرائي بتقديم اشتراطات معينة للمصالحة ان تثبيت النظام القائم

[19] مصر وتركيا : حدود تغيير قواعد اللعبة ، مركز الاهرام للدراسات :
acpss.ahram.org.eg/News/5434.aspx

[20] د. سعيد الحاج ، الافاق المستقبلية للدور التركي في القضية الفلسطينية ، ورقة مقدمة الى ندوة العلاقات العربية ـ الاقليمية ، الواقع والافاق ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ديسمبر 2017.

في مصر لأركانه – من زاوية الشرعية السياسية – إلى حد كبير واالقبول الدولي الذي اصبح يحظى به الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظامه السياسي ، ودعوته لعدة دول أوروبية وإلقائه كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو ما جعل تركيا تعيد النظر في سياستها تجاه مصر سيما ان العلاقات التجارية بين البلدين التي لا ترغب تركيا في خسارتها بل تريد تنميتها خصوصاً الملاحة البحرية، وحاجة مصر لها في ظل الأزمات الاقتصادية ، والمهددات الإقليمية المشتركة التي تجمع البلدين، كالأزمة السورية وتنظيم داعش تضطرهما إلى مستوى من التعاون في عدة مجالات اهمها **المستوى السياسي والأمني،حيث** نجد أن كل من تركيا ومصر تمثلان حلا إقليميًا مهمًا لكل منهما على المستوى الأمني في المنطقة لمواجهة خطر الإرهاب مما يستدعي ضرورة التنسيق الأمني والاستخباراتي. فضلا عن التعاون على المستويين الاقتصادي والثقافي[21].

ثانيا/ سيناريو استمرار العلاقة..

إن تراجع تركيا سياستها تجاه العالم العربي انطلاقاً من انسداد سياستها تجاه الأزمة السورية والصدام مع الحدث المصري وتحدث تحولا في هذه السياسة، ورغم أهمية مثل هذا الأمر للسياسة التركية ولمستقبل العلاقات التركية العربية وللأمن الإقليمي، فانه لا مؤشرات حتى الآن توحي بحصول مثل هذا التحول أو التغيير، بل وينبغي الإشارة إلى صعوبة حصول مثل هذا الأمر نظراً لأن الذي أوصل العلاقة التركية مع الدول العربية إلى هذه النقطة من التوتر هو أردوغان نفسه، ومن يعرف شخصية أردوغان يجب أن يستبعد خيار التغيير بسبب طريقة تفكيره ومزاجه وتحويله الخلافات السياسية إلى الشخصية[22].

ثالثا / سيناريو التصعيد والتوتر

هو خيار المزيد من التوتر والتصعيد مع العالم العربي الذي بات يشهد تحولات على وقع عودة الدور المصري، وبروز التكتل المصري – الخليجي، وإقرار المطالبة بالحل السياسي للأزمة السورية بعد فشل الرهان على جلب خيار التدخل العسكري الغربي - الأطلسي، وفي المحصلة فان مثل هذا الخيار يضع العلاقات التركية – العربية من جديد باتجاه مرحلة جديدة من القطيعة لصالح العودة إلى خيار العضوية الأوروبية بقوة، أو حتى خيار الانفتاح بقوة على روسيا العدو التاريخي، لطالما أن روسيا قررت مد خطوط أنابيب النفط عبر الأراضي التركية بدلاً من بلغاريا، وألغت مشروع الجنوب لتصدير النفط والغاز إلى أوروبا انطلاقا من ايطاليا لتقوم تركيا بمثل هذا الدور وتستفيد من تخفيض روسيا سعر الغاز لها بنسبة 6% ووسط وعود بأن تصل هذه النسبة إلى 15% في الأعوام المقبلة، ولعل حجم المصالح الكبرى بين الجانبين وإمكانية إبدال الخلافات إزاء العديد من القضايا قد تفتح صفحة مفتوحة في العلاقات التركية – الروسية بما يجعل من موسكو مهبطاً آمناً لأنقرة في التراجع عن ركوب شجرة الربيع العربي ودعم

---

[21] **ملف العرب وتركيا ، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث ، الدوحة ، https://www.dohainstitute.org/ar/politicalstudies/pages/the_arabs_and_turkey_present_challenges_and_future_prospects.aspx**

[22] **المصدر نفسه.**

حركات الإخوان المسلمين، وبما يترتب كل ذلك على تركيا إتباع سياسة جديدة تجاه الجوار الجغرافي.

والمرجح ان يكون خيار استمرار العلاقة على ماهي عليه خلال السنوات الخمس القادمة او على مدى مايعرف بالمستقبل المنظور هو السيناريو الاكثر ترجيحا ذلك ان معطيات العلاقة الحالية لا تشير الى وجود تحول او تطور سريع بين الدولتين نظرا لوجود العديد من المعطيات الداخلية والخارجية الخاصة بطرفي العلاقة وبطبيعة انظمتها السياسية والتي تحول دون حدوث هكذا تقارب على مدى المستقبل المنظور[23].

الخاتمة

اندلعت ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010 وكانت البداية من تونس ثم مصر وامتدت الى العديد من البلدان العربية، الأمر الذي فرض واقعاً جديداً على النظام الاقليمي والعالمي وأعاد رسم العلاقات بين دول المنطقة. واعتبرت تركيا ثورات الربيع العربي فرصة كبيرة لتعميق علاقات الأتراك مع الشعوب العربية في كافة المجالات كهدف استراتيجي للسياسة التركية الجديدة في عهد حزب العدالة والتنمية، ولذلك اتخذت تركيا مواقفاً إيجابية بشكل كبير من الثورات ودعمها ودعم شعوب المنطقة وحقها في بناء أنظمة تحقق طموحاتها وآمالها. هذه المواقف الإيجابية وضعت تركيا في قلب المشهد الإقليمي كفاعل أساسي في عملية التغيير خصوصا في سوريا، ولكن موجة الثورات المضادة وضعت تركيا في خطر كبير تجاه الأنظمة الجديدة التي تولدت نتيجة موجة الثورات المضادة، خصوصا موقف تركيا من الثورة المصرية والانقلاب العسكري الذي شهدته مصر في يوليو 2013، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توتر العلاقات بين مصر وتركيا.

الان ان تركيا تبنت بعد ذلك رؤية جديدة في سياستها الخارجية تهدف إلى صياغة جديدة للعلاقة مع دول الجوار قائمة على استثمار الفرص المشتركة لإعادة تأهيل مكانة تركيا الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على صياغة سياسة خارجية معتمدة على صياغة اولوياتها ضمن ثلاث مجالات حيوية بالنسبة لتركيا ، هي المناطق البرية القريبة التي يقع العالم العربي ضمنها، والمناطق البحرية القريبة، والمناطق القارية البعيدة فضلا عن انتهاج سياسة تصفير المشاكل وتوظيف القوة الناعمة الاقتصادية والثقافية والفكرية والتاريخية والجغرافية.

Abstract

The research deals with the Turkish-Egyptian relations after 2011, ie, after the revolution of January 2011 through research and analysis of the tracks of these relations and developments, and the focus on the overall internal and external variables governing those relations, whether related to the Turkish or Egyptian side and focus on what interests and objectives governing the parties to that relationship And the most important points of convergence and difference between the two sides in the light of developments and political developments, economic and security in the region. Hence, the research attempts to see the effect of these variables on the future of Turkish-Egyptian relations.

[23] د. سعيد الحاج ، الافاق المستقبلية للدور التركي ، مصدر سبق ذكره .